

الخرافي: مجلس 2009 مستمر بقوة الدستور إلى أن يقرر سمو الأمير ما يراه مناسباً

لسمو الأمير حق إصدار مراسيم الضرورة في ظل عدم قدرة مجلس الأمة على الانعقاد وما يتبع ذلك من إجراءات ينظمها الدستور ومنها المادة 71



(متين غوزال)

رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي متحدثاً في المجلس أمس

حكم المحكمة الدستورية

درس لكل من يشكك في السلطة القضائية أو يغمز ويلمز ومن الضروري احترام أحكام القضاء ومنها «الدستورية» التي هي مرجعنا جميعاً في الاختلافات الدستورية

وأوضح أن حكم المحكمة الدستورية الأخير أعطى الحق لمن يستحقه، وساهم في نزع فتيل التوتر، وحسن الانتخابات وأبقى للمشرع من السلطتين التشريعية والتنفيذية حق تعديل قانون الانتخاب شرطة عدم اعتماد الدائرة الواحدة الذي جاء في فناء الحكم إشارة إلى عدم دستوريته.

وأضاف أن صاحب السمو الأمير حق إصدار مراسيم ضرورة في ظل عدم قدرة مجلس الأمة على الانعقاد، وما يتبع ذلك من إجراءات تنظمها نصوص الدستور ومنها المادة 71.

وأكد أن حكم «الدستورية» درس لكل من يشكك في السلطة القضائية أو يغمز ويلمز فيشيد بالقضاء أن كان الحكم على هواه، ويشكك فيه أن كان الحكم عكس ذلك، مشدداً على ضرورة احترام أحكام القضاء ومنها المحكمة الدستورية التي هي مرجعنا جميعاً في الاختلافات الدستورية.

وذكر الخرافي في تصريح صحفي أن حكم «الدستورية» الذي تشرف بلقاء صاحب السمو الأمير الأربعة، مؤكداً أن كل الإجراءات السياسية التالية لحكم المحكمة الدستورية هي بيد صاحب السمو الأمير الكويتي والتي ستراعى مصلحة الكويت وأهلها، نافياً في الوقت ذاته أي لقاء تم بينه وبين سمو رئيس الوزراء.

وأضاف: إن التهديد والوعيد لا يؤثران على قرارات صاحب السمو الأمير السني بايعناه جميعاً، ويجب أن يقبل الجميع بقرار ولي الأمر، وذلك من منظور دستوري وشرعي، مؤكداً أنه وحتى أمس لم يتخذ صاحب السمو الأمير أي قرار، وأنه سيصدر كل الخطوات والإجراءات بعد استشارة من يراه مناسباً في هذا الأمر.

وقال الخرافي «إذا كنا نتكلم عن تقديرنا لصاحب السمو الأمير وحماية قصره (إذا حجت حجاجها)، فيجب أن يكون هذا الحرص بهدف التوصل إلى

نتيجة والاستماع إلى ما يقوله صاحب السمو الأمير، والاعتدال عن التناقضات وكل ما من شأنه إثارة الفتنة في البلاد. وأضاف: «إننا حريصون على محاربة الفساد واستقرار الكويت وأن نعين صاحب السمو الأمير على أداء مهامه ومسؤولياته، فأرجو ألا نزيد على بعض».

وزاد «هناك من لا يريدني تكرار الدعاء بأن ننقي الله، وله أقول «سبحان الله، حتى مطالبتي بأن ننقي الله في الكويت لا تريدني أن أقولها؟! فنحن في حاجة دائمة لأن ننقي الله في الكويت وأهلها، وأن نحافظ على هذه الأمانة التي سيحاسبنا الله عليها قبل الناخبين».

وقال: كفى تناقضات وتجريحا بالكويت، فبلدنا يستحق كل خير ومحبة ووثام، ولا يكفي التوقيع على وثيقة نبد الكراهية لأن الأهم تفعيل مضمون الوثيقة في حواراتنا وعدم الإساءة لبعضنا البعض، فما يربطنا من محبة وأخوة أكبر بكثير مما يفرقنا.

وأضاف: إن من واجبتنا الحفاظ على الكويت والعمل من أجلها، حتى لو كانت هناك أخطاء وفساد، مبيناً أن معالجة الفساد والأخطاء لا تتم بطريقة خاطئة.

وزاد: إن كنا حريصين على

محاربة الفساد فنحن دولة مؤسسات ولدينا القوانين والإجراءات المتأخذه لاتخاذ المطلوب في هذا الأمر، أما إن كان المطلوب إثارة الفساد بلا أدلة وبغرض التكبس وبدعغة العواطف، فلا فائدة مرجوة من مثل هذه الإثارة التي لن تحقق الإصلاح المطلوب، وإذا كانت هناك أدلة على الفساد ولا يتم تقديمها فإن الساكت عن الحق شيطان أخرس.



الخرافي محيياً الصحافيين أثناء دخوله المجلس

المجلس على الانعقاد ليتخذ سموه ما يراه مناسباً. وأضاف: إن من يدعي وجود معلومات أخرى لديه حول توجه صاحب السمو الأمير «ما عنده سائلة».

وأكد أنه لن يوجه أي دعوة لعقد جلسة أو أكثر لمجلس الأمة، خصوصاً بعد إحالته كتاباً إلى صاحب السمو الأمير يبلغه فيه بعدم وجود توجه لعقد جلسات لصعوبة اكتمال النصاب. ورداً على سؤال حول صلاحية الحكومة في إصدار مراسيم ضرورة بتعديل الدوائر بعد حكم المحكمة الدستورية، قال: لا يوجد مانع دستوري من إصدار مراسيم الضرورة بعد حل المجلس طبقاً للمادة 71 من الدستور لكن لا أستطيع الجزم إن كانت الحكومة ستنتج أي إصدار أي مراسيم لأن هذا من اختصاص السلطة التنفيذية وصلاحيات صاحب السمو الأمير.

وسئل عن تلويح النائب وليد الطبطبائي باستمرار الاعتصامات لحين حل مجلس الأمة، وعن رؤيته لتوقيت الخروج من هذا المازق فقال: كان يفترض على الأخ وليد الموضوع عند صاحب السمو الأمير، فإن من الصالح العام أن يقف الأخ بومساعد عند هذا الحد

حكم «الدستورية»

الأخير أعطى الحق لمن يستحقه وساهم في نزع فتيل التوتر وحسن الانتخابات وأبقى للمشرع من السلطتين التشريعية والتنفيذية حق تعديل قانون الانتخابات شرطة عدم اعتماد الدائرة الواحدة الذي جاء في فناء الحكم إشارة لعدم دستوريته.

وأوضح أنه لن يوجه دعوة لعقد جلسة مناقشة طلب رفع الحصانة عن النواب المتهمين باقتحام المجلس لصعوبة اكتمال النصاب من قبل نواب يأخذون روايتهم كأعضاء في المجلس لكنهم لا يحضرون لاكمال نصاب الجلسات، مبيناً أن الحصانة تدفع تلقائياً بعد شهر من حالة الطلب إلى المجلس.

ورداً على سؤال بشأن عدم موافقة قيام المجلس بالرقابة والتشريع بوجود تهم الحصول على مال سياسي لثلاث أعضائه، قال الخرافي: إن المتهم بريء حتى تثبت أدانته، وهذا الوضع في كل أنحاء العالم، لكن عندنا في الكويت للأسف المتهم مدان حتى لو ثبتت برأته، مشدداً على عدم الإساءة لبعضنا البعض وضرورة احترام الأحكام القضائية وضرورة التوقف عن استخدام مصطلحات كمجلس الخزي والعار، لأن ما يمس أي نائب فإنه ينسحب على المجلس والذي غالبية غير متهمه بما اتهم به بعض الأعضاء، والذين من حقهم علينا انتظار حكم القضاء النهائي حول هذه التهم، وإذا ثبتت التهمة فإن عضويته تسقط، وبالتالي علينا عدم الاستعجال وضرورة انتظار حكم القضاء الذي أحلته له جميع القضايا بلا طمطمة وبكل شفافية.

وعن تصريحه أمس بعدم الرغبة في الترشح للانتخابات المقبلة، قال الخرافي: لم يكن تصريحاً بل رداً على سؤال أكتت فيه أنني لست ممن يتناقص نفسه أو يغير رأيه كما يحصل مع بعض الناس الذين يناقضون قراراتهم ومواقفهم، ولن أكون مثل هؤلاء، وأنا مازلت عند موقفي من عدم الترشح، وإذا قلت سأستقبل فسأفعل وأن اتقاضى راتباً بلا عمل.

● سامح عبد الحفيظ

● سامح عبد الحفيظ

● سامح عبد الحفيظ

الجبهة الوطنية لحماية الدستور تطالب بالإسراع في حل مجلس 2009

كما ترى الجبهة الوطنية وجوب إلزام الحكومة الجديدة والتزامها بالنزاهة والاستقامة السياسية والكفاءة، وأن تكون متحررة من التبعية لمراكز النفوذ وأصحاب السلطة والمال.

وتعلن الجبهة الوطنية أنها بصدد صياغة زمة من الاقتراحات بقوانين تتعلق بالإصلاح السياسي والتي أعلنتها الجبهة في بيانات سابقة وصولاً إلى النظام البرلماني الكامل، وستقوم بعرضها على المرشحين والناخبين لتبنيها والعمل على إقرارها خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي المقبل.



أحمد الدين

هنا فإننا نحذر السلطة من مغبة الإقدام على أي خطوة في هذا الاتجاه، وننبه الشعب الكويتي إلى وجوب التصدي لمخططات السلطة المناهضة للدستور، فمن الواضح أن السلطة لا تتعلم ولا تستفيد من دروس الأزمات السياسية التي مرت بها البلاد. إن الجبهة الوطنية لحماية الدستور وتحقيق الإصلاحات السياسية ترى أنه يتعين على السلطة الإسراع في حل مجلس 2009 وإجراء الانتخابات وفق النظام القائم وفي الموعد الدستوري، وعلى السلطة أن تكف يدها عن التدخل ومحاولات التأثير على إرادة الناخبين بوسائل غير مشروعة.

كما ترى الجبهة أن الحكومة الحالية قد فقدت كل مصداقية، وظهر لكل متابع أنها غير كفوءة لإدارة شؤون الدولة، فهذه الحكومة هي التي تتحمل المسؤولية السياسية والأدبية عن حالة الفراغ السياسي في البلاد، فقد كانت واجهة لتنفيذ مخططات خبيثة تهدف إلى العبث بسلطة الأمة وبسيادتها، وهو الأمر الذي يستوجب استقالة الحكومة فور صدور مرسوم حل مجلس 2009 وتشكيل حكومة جديدة تتولى الإشراف على الانتخابات، ولعله من البديهي ألا يعاد تكليف رئيس مجلس الوزراء الحالي بتشكيل الحكومة الجديدة ولا يكون من ضمنها أي وزير مشارك في الحكومة الحالية.

لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن رئيس وأعضاء الحكومة الحالية قد فقدوا ثقة الأمة بما لا مجال معه للقبول بوجودهم في مواقع المسؤولية العامة أياً كانت.

الحويلة: حكم «الدستورية» أعاد السيادة إلى الأمة

أكد النائب د.محمد الحويلة أن حكم المحكمة الدستورية التاريخي بعدم قبول طعن الحكومة في الدوائر الانتخابية أعاد السيادة للأمة، وحسن قانون الانتخابات الحالي من أي قرار حكومي، مؤكداً أن الحكومة أصبحت أمام استحقاق حل مجلس 2009 والمسارعة في إجراء انتخابات جديدة لمجلس الأمة.

وحذر د.الحويلة في تصريح صحفي أمس، من أي تلاعب حكومي بالدوائر بعد حكم المحكمة الدستورية، مشدداً على أن أي مرسوم ضرورة لتعديل الدوائر سيدخل البلاد في نقى أظلم مما كانت فيه قبل صدور حكم المحكمة.

وقال د.الحويلة إن القضاء الكويتي النزيه أوقف بقراره هذا أزمة كبيرة كان من الممكن أن تحدث في الكويت، وأثبت أنه الحصين الركين الذي يمكن أن يلجأ إليه الجميع في حالات الطوارئ، مشيراً إلى أن الثقة تعززت في القضاء الكويتي الذي لم يكن يوماً محل شك، داعياً في الوقت نفسه جميع الأطراف إلى الالتزام بالحكم، والعمل على تنفيذه في أسرع وقت من دون ماطلة أو تعسف.

وأوضح أن حكم الدستورية حصن الانتخابات القادمة من أي طعن في موضوع توزيع الدوائر، لافتاً إلى أن الحكم ليس نهاية المطاف بل هو بداية لطريق إصلاح سياسي شامل يحقق تطورات الشارع ويعيد إلى الكويت استقرارها ويوقف النزيف السياسي المستمر، والأزمات التي يعيشها المواطن في ظل التجاذب الحاصل بين السلطتين.

وأشار د.الحويلة إلى موقفه من العبث في قانون الانتخاب الحالي، مبيناً أنه كان من أول موقعين على وثيقة رمضان التي حملت عنوان «الأمة مصدر السلطات»، والتي رفض من خلالها تفرد الحكومة بتعديل الدوائر الانتخابية عبر مرسوم ضرورة وتعهد بمقاطعة الانتخابات المقبلة في حال تم العبث بنظام الانتخاب الحالي. كما ذكر بمبادرته بتقديم استقالته من مجلس 2009 عقب الحكم بعودته وبطلان مجلس 2012، وترعرع بمستحقته كمنصب في مجلس الأمة لدعم الشعب السوري.

وزارة الكهرباء والماء

إعلان من وزارة الكهرباء والماء للسادة المواطنين والمقيمين الكرام

بأنها بصدد القيام بأعمال الصيانة الجذرية لمحطة تعبئة مياه العقيلة، ونظراً إلى أن أعمال الصيانة سوف تمتد لمدة أربعة أشهر متصلة وسوف يتم على أثر ذلك إغلاق المحطة خلال الفترة من 2012/10/1 ولمدة أربعة أشهر. لذلك تهيب الوزارة بمستخدمي ناقلات المياه العذبة التوجه إلى :

- 1- محطة تعبئة مياه المنقف
 - 2- محطة تعبئة مياه مشرف
 - 3- محطة تعبئة مياه أم الهيمن
- حيث تعمل هذه المحطات على مدار الساعة، وذلك اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 2012/10/1 ولحين الانتهاء من أعمال الصيانة.
- وشكراً،